

القطاع الخاص الجزائري بين تدخل الدولة وآليات السوق

The private Algerian economic sector between State intervention and market mechanisms

لمياء عماني

جامعة عنابة / الجزائر

lamitta.ame2001@yahoo.fr

شهرزاد زغيب¹

جامعة عنابة / الجزائر

zeghib.sch@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/03

تاريخ القبول: 2018/09/22

تاريخ الاستلام: 2017/11/07

ملخص:

مند مطلع الثمانينات من القرن الماضي اشتد النقد الموجه لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتمحور هذا النقد حول فكرة مركزية مفادها أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يلغي تأثير آلية السوق في توجيه النشاط الاقتصادي بسبب تسيير المؤسسات الاقتصادية بقرارات إدارية فوقية وإغفال دور الحوافز المادية في تطوير الإنتاج مما يؤدي إلى فقدان إدارتها القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الظروف غير المتوقعة. ومهما يكن من أمر فإن التغيرات والأزمات الاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم يجعل من الضروري إعادة النظر في دور الدولة وتحديد دور إغفال دور آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. سيتم من خلال هذه الدراسة مناقشة إشكالية ترشيد الدور الجديد للدولة لتحقيق متطلبات التنمية باستخدام القطاع الخاص وهذا عن طريق توفيق بين السوق والدولة مع أخذ بعين الاعتبار حالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: دولة، قطاع خاص، سوق، تنمية، اقتصاد جزائري

تصنيف JEL: O2 ; P51

Abstract:

Since the 1980's a strong criticism evolved against State intervention and bureaucratic decisions on the ground that such an intervention was considered as a form of interference with both market mechanism and the optimal allocation of resources. However, the present crisis which initially began as an essentially financial crisis requires a redefinition of the link between the State and the market on the ground that the latter may unavoidably need the former in order to avoid the "market failures" which came into light through the current crisis. This issue is precisely the very problematic of the present paper.

Key words: state, private economic sector, market, development, Algerian economy

Classification JEL : O2 ; P51

مقدمة:

تحتل مسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيزا مهما في الأدبيات الاقتصادية وتكاد لا تخلو أية مساهمة جادة في الفكر الاقتصادي من التطرق إلى هذه المسألة بشكل أو بآخر. وكانت هذه المسألة منذ القديم محورا للجدل بين الاقتصاديين و لكن اختلفت النظريات الاقتصادية بشأن هذه المسألة عبر الزمن، حيث اعتبرت المحرك و المسؤول الأول عن النشاط الاقتصادي - الدولة في الفكر التجاري - و كمرقبة و منظمة للعملية الاقتصادية مكتفية بالحراسة - الدولة في الفكر الكلاسيكي - و كمصححة لأخطاء حرية السوق وجعلها أهم مكونات الطلب الكلي الفعال - الدولة في الفكر الكينزي - فهذه الاختلافات تبين أن الفكر الاقتصادي هو في نهاية المطاف انعكاس لواقع معين بما ينطوي عليه من ظروف موضوعية تجسد تطلعات ومصالح قوى اجتماعية سائدة في مرحلة تاريخية معينة. ولهذا منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وظهور عصر العولمة المتميز بالأسواق المفتوحة والتدفق الحر اشتد النقد الموجه لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي تمحور حول فكرة أن هذا التدخل من شأنه أن يلغي تأثير آلية السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور اختلالات بنيوية في الاقتصاد الوطني تفرز بدورها مشاكل اقتصادية اجتماعية تعرقل مسيرة التنمية.

إلا أن الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي عانتها الدول النامية و من بينها الجزائر في حقبة الثمانينات من القرن الماضي تعود إلى عوامل داخلية و خارجية عديدة و ليس إلى سوء الإدارة الاقتصادية فحسب، لأن منتقدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد وظفوا هذه الأزمات للتأكيد على أن القيود المفروضة من قبل الدولة على حرية النشاط الاقتصادي هي التي أدت إلى تدهور اقتصاديات تلك البلدان و أن إيقاف هذا التدهور و إصلاح الخلل في البنية الاقتصادية يتطلبان تفعيل القطاع الخاص و الاعتماد على جهاز السوق في تحديد قيم السلع و الخدمات و تخصيص الموارد الاقتصادية بمعنى عدم إغفال دور آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

بما أن الجزائر تبحث عن الأساليب المثلى لتعبئة الموارد الجديدة والاستخدام الأفضل، ففسح المجال للقطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي في دولة التي كانت إلى عهد قريب تستخدم أسلوب الحماية والتدخل لا يطرح مشكلة تراجع أو انحسار دور الدولة الاقتصادي وإنما يطرح إشكالية ترشيد هذا الدور الجديد لتحقيق متطلبات التنمية باستخدام القطاع الخاص عن طريق التوفيق بين السوق والدولة، انطلاقا من هذا فإن الإشكالية التي تطرح نفسها تتمثل في:

ما هو دور الدولة الضروري في تفعيل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق؟

فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه يمكن اعتماد على الفرضيتين التاليتين:

- الدولة لم تختف وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية التي يجب تنفيذها؛
- القطاع الخاص الجزائري لا يمكن أن يلعب دور أساسي في التنمية دون تدخل الدولة.

أهمية الدراسة:

تكثسي هذه الدراسة أهميتها من حيث تأكيد الخطاب الليبرالي على ضرورة فسح المجال للقطاع الخاص وجعله يتفاعل مع آليات السوق من خلال تفعيل دور الدولة وترشيده.

أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف من الدراسة في تحديد الدور الجديد للدولة من أجل تفعيل نشاط القطاع الخاص من خلال آليات السوق وهذا من أجل تحقيق متطلبات التنمية خاصة إذا تعلق الأمر بالجزائر.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج التحليلي والوصفي حيث من خلالهما يمكن إبراز دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الجزائر ولهذا قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الدولة والسوق بين الاتساع والتضييق.

المحور الثاني: تفاعل الدولة الجزائرية مع القطاع الخاص من خلال الخطاب السياسي.

المحور الثالث: واقع القطاع الخاص الجزائري.

المحور الأول: الدولة والسوق بين الاتساع والتضييق

انطلاقاً من مفهوم اقتصاد القطاع الخاص¹ الذي يطلق على الاقتصاد الحر و الذي يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة نجد اتجاهين في تحديد من الأكفأ السوق أم الدولة؟

■ فحسب الاتجاه الأول فإن السوق يخلق الظروف الأساسية للحرية الفردية و يعتبر هو الأقدم و الأصل و الأنسب لإدارة الموارد حين تعجز الدولة، أما الدولة عندما تتدخل لتعديل السوق فمن شأنها تقمع الحريات التي طورتها علاقات السوق من جهة، من هنا يمكن اعتبارها - الدولة - تنظيم اجتماعي الذي يمكن أن يتغير و يتبدل أو حتى يزول من جهة أخرى².

■ أما الاتجاه الثاني فإنه يرى أن الدولة وعاء للصراع بين منطق التراكم الرأسمالي والأهداف الاجتماعية بهذا الدور تأتمن الفئات الاجتماعية بالدولة حكماً وترضى باحتكارها للموارد، فحين أن السوق يحول علاقات العرض والطلب من مجرد آلية اقتصادية إلى عقيدة وهو مفتوح لتقبل التبادل في كل شيء: السلع و الخدمات و رأس المال ... الخ. وبشكل عام فإن السوق لا يمكن أن يرى في التنمية إلا تراكماً و نمواً اقتصادياً في أحسن الأحوال³.

إذن السوق هو آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس و الأنشطة الاقتصادية من خلال تلاقي العرض والطلب و تتحدد بذلك الأسعار، ولقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي خمسة مبادئ لتفعيل آلية السوق وهي⁴:

- الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق؛
- التزام الشركات في سلوكها الاقتصادي بقواعد العرض والطلب؛
- الاعتماد في التسعير على أساس عوامل الإنتاج؛
- السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم والإغراق؛
- اعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات

فهذه المبادئ وإن عرف جزء منها التطبيق إلا أن الحد من تدخل الحكومات لم يتم بشكل مطلق لأن الدولة ما زالت هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة على الرغم من كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية مؤخرا من نزعات للحد من دورها على النمط الذي حبذه "كينز" فيما مضى. فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دورا أساسيا في ضبط حركتها والتحكم في العديد من ألياتها. فما زالت الدولة تحرك كلا من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، وما زالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج وما زالت بأيدي الدولة مقاليد إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة تبني الأدوات النقدية والمالية وكل ذلك يجري في ظل دعوة متصاعدة للتحرر من تدخل الدولة⁵.

في ظل هذا المجال الفكري وانعكاساته العملية فإن الجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه أحد أوجه العولمة المفروض عليها والذي يسعى إلى تحجيم دور الدولة الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص بالإضافة إلى ترك الدور المركزي لقوى السوق أي القوى التي تؤدي أفضليتها وسلوكها وأنشطتها إلى تشكيل العرض والطلب في الاقتصاد، إذن كيف تفاعل أصحاب القرار في الجزائر مع هذا التوجه؟.

المحور الثاني: تفاعل الدولة الجزائرية مع القطاع الخاص من خلال الخطاب السياسي

بادرت الدولة الجزائرية في سياق تدعيم التعددية السياسية والاقتصادية إلى اتخاذ واعتماد العديد من الإجراءات والسياسات التي ساعدت القطاع الخاص على استعادة دوره ليسهم في عملية التنمية وكانت أهمها:

- قانون 1982⁶ الذي تضمن الإقرار بضرورة إسهام القطاع الخاص في المخطط الوطني للمساهمة في إنشاء مناصب العمل وتلبية حاجيات المواطنين.
- قانون 1986⁷، الذي أقر بضرورة أن يندمج تطوير القطاع الخاص في المخطط الوطني، وأن يخضع للأولويات المحددة له.
- قانون 90-10⁸ قانون القرض والنقد، من خلال هذا القانون عانى الاستثمار الخاص من لإقصاء و التهميش فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية .
- قانون 93-12⁹، بداية اعتراف المرسوم للخواص بحرية الاستثمار وإرساء قواعد السوق.
- قانون 95-22¹⁰ [قانون الخصوصية]، أعطى مجال أكثر للقطاع الخاص في ملكية وإدارة بعض المؤسسات القطاع العام.
- قانون 01-03¹¹، حاول وضع نصوص أكثر مرونة بهدف إزالة كل ما يواجه عملية الاستثمار المجسدة من طرف الخواص ولهذا بداء ظهور ملامح الانفتاح الاستثماري من خلال جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج حيث سمح هذا القانون بأن تنشط الاستثمارات الخاصة وبحرية تامة في أنشطة اقتصادية مختلفة.
- الأمر 06-08¹² جاء ليكلف المجلس الوطني للاستثمار بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وسياسة دعم الاستثمارات.
- 09-16¹³ جاء هذا القانون في إطار جديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصاد المنتهجة من طرف الحكومة، ولهذا عمل على تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب لدعم واستشارة وتوجيه ومرافقة للمستثمر عوضا عن دراسة ومنح الامتيازات للمتعاملين بل سيتم متابعة الاستثمار المحلي والأجنبي.

من خلال العرض المذكور أعلاه يتضح أن الدولة انسحبت بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات الخاصة التي أخضعتها لنظام قانوني استثنائي فعلا سبيل المثال الأمر 09-16 جاء بمواد أكثر مرونة وتنافسية التي تمنح تحفيزات للمستثمرين بعيدا عن إي تدخل للإدارة بهدف استرجاع ثقة كل من المستثمر الجزائري والأجنبي.

إلا أن هذه السياسات والإجراءات افتقرت إلى أهم مقوماتها وأدوات تفعيلها فأهملت ذلك البعد الاستراتيجي البنائي، إذ كان عليها أن تعتمد على التوازي سياسات وإجراءات [وربما بإشرافها] التي من شأنها أن تساعد على إعادة تأهيل القطاع الخاص ليقوم بدوره الجديد بكفاءة تركز على رؤية عملية وقدرة على القراءة التحليلية للواقع والمستجدات بدلا من الرؤية القصيرة والقاصرة التي يعاني منها الكثير مما يمكن تسميته بضعف ثقافة التغيير والمعرفة والقراءة للأحداث العالمية ومؤشراتهما. فهذه الرؤية الضيقة هي في الحقيقة مجسدة في علاقة عكسية بين تطور الإيرادات الريعية ومكانة القطاع الخاص في الجزائر، بمعنى الطبيعة الريعية التوزيعية للدولة الجزائرية ترتبط بتحفيز النظام الحاكم للقطاع الخاص بنقص إيراداته الريعية فكلما انتعشت تلك الإيرادات كلما تراجع النظام الحاكم عن تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة إذن هذه المفارقات التي وجد فيها القطاع الخاص تتطلب تشخيص لواقعه في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: واقع القطاع الخاص الجزائري

إن التغيرات الجذرية التي حدثت على الساحة الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي في أعقاب انهيار النظام الاشتراكي وبروز التوجهات نحو العولمة جعلت الاقتصاد الجزائري يظهر في وسط متغيرات عالمية ومعطيات خاصة وتحديات يجب مواجهتها. وهذا ما قاد أصحاب القرار إلى خوض إصلاحات اقتصادية والتي أدت إلى تغيير مسار السياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق.

وللكشف عن واقع القطاع الخاص الجزائري يمكن الاعتماد على إحصائيات المقدمة من طرف ديوان الوطني للإحصائيات والتي تغطي فترة 2001-2015 الخاصة لكل من تطور عدد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ومساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة.

1- تعدد المؤسسات الخاصة: بإعتماد على إحصائيات جدول رقم (01) والشكل البياني رقم (01) الذي يوضح كل منهما تطور تعداد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، يتبين أن تعداد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص عرف تطورا محسوسا في العدد حيث انتقلت من 244570 مؤسسة سنة 2001 إلى 934037 مؤسسة سنة 2015 لكن الملفت للانتباه أن هذه الزيادة كانت تمس بالدرجة الأولى مؤسسات تتميز بطابع عائلي لأن معظمها تمارس بالأساس نشاطات محدودة كالتجارة، النقل، البناء.

2 - حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي: الشكلين البيانيين رقم (02) و (03) على التوالي يوضحان المساهمة للقطاع الخاص في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي. من خلال الشكلين البيانيين أدناه و المشار إليهما سابقا يمكن استنتاج ما يلي:

(1) المساهمة المرتفعة للقطاع الخاص في تكوين الناتج الداخلي الخام والتي تصل في المتوسط بـ 80% وكذلك في القيمة المضافة التي كانت 90%، و تراجع حصة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يدل على انسحاب الدولة.

(2) تركز القطاع الخاص في بعض النشاطات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (04) حيث يلاحظ أن كل من قطاع التجارة والصناعة الزراعية والغذائية والبناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات ساهمت بحوالي 90.7% في تحقيق القيمة المضافة من القيمة الإجمالية خلال فترة 2001-2015 بالرغم من ذلك فإن القاعدة الإنتاجية للقطاع الخاص الجزائري ما زالت ضعيفة الأمر الذي جعل منتجاته تتسم بالتنوع المحدود.

(3) ظهور القطاع الخاص في فروع اقتصادية دون سواه كالبناء والأشغال العمومية، والخدمات كالنقل والمواصلات كما هو موضح في الجدول رقم (04) راجع إلى:

- ضعف المخاطرة والمغامرة برأس المال في هذه النشاطات تكون في أدنى حدودها أن لم تكن معدومة؛
- جاذبية هذه النشاطات للاستثمارات الخاصة لأن تحقيق الأرباح يكون مضمون من دون تعقيدات -تدارك الدولة التأخر في المشاريع خاصة المتعلقة بالسكن؛
- المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من خلال بعض الفروع الاقتصادية كالمحروقات والمناجم كما هو مبين في الجدول رقم (04) التي لم تعرف التطور بعد وهذا راجع لتماطل في تحرير هذه النشاطات والسماح للقطاع الخاص الدخول فيها.

(4) عند أخذ بعين الاعتبار المنتج النهائي فإنه يوجد عددا مهما من هذه المشاريع ينتج سلعاً لا تلي حاجات ضرورية للمستهلك الجزائري وكان من الأجدر أن تتوجه هذه الاستثمارات إلى مجالات أكثر فائدة للمستهلك وللاقتصاد الجزائري ولعل في ذلك ما يؤكد الاعتماد كلياً على عامل الربحية في الأجل القصير والركون إلى آلية السوق دون تدخل غير مباشر من الدولة حيثما تدعو الحاجة لتصحيح انحرافها هو أمر لا يساعد على توزيع الموارد الاقتصادية على نحو رشيد في الأجل القصير.

(5) جودة المنتجات فإنها لا تقع ضمن اهتمامات القطاع الخاص لأنه لا يوجد من يدفع رجال الأعمال لإيلاء هذه المسألة الأهمية التي تستحقها، لأن عادة الربح السريع التي تتحكم في أنشطة المنشآت الفردية والتي تنتشر عادة في الظروف التي تفتقر فيها السياسة الاقتصادية إلى الرؤية البعيدة المدى والوضوح والاستقرار لا تعير مسألة الجودة أي الاهتمام لأن الجودة هي تكلفة مردودها غير آني.

(6) تقاليد الاستثمار الذي يركز على التجديد والإبداع ليست منتشرة في القطاع الخاص الجزائري على نطاق واسع في حين أن عقلية المنشأة الفردية الصغيرة التي تسعى وراء الربح السريع تكاد تكون هي السائدة في هذا القطاع.

(7) تميز معظم المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص بحجمها الصغير مما يؤدي إلى اعتمادها على تقانات بسيطة غير متطورة ولا ترقى جودة منتجاتها إلى المستوى المطلوب عملياً وذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضئيلة مما يجعل أسعارها غير تنافسية.

إذن يتضح أنه بالرغم من وجود محاولات لتطوير القطاع الخاص الجزائري إلا أنه مازال يعاني من جوانب ضعف بنيوية تجعله غير مهيأ للعمل في آليات السوق، وحتى يتمكن القطاع الخاص من ممارسة نشاطه الاقتصادي في نطاق آليات السوق يتطلب توفر القدرة على الصمود في وجه المنافسة في السوق الداخلي والأسواق الخارجية وحتى يكتسب هذه القدرة فإنه لا بد من تأهيله على نحو يتخلص فيه من جوانب الضعف التي يعاني منها وهذا يتم في إطار دولة قوية تضع القواعد العامة والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

لقد أسفر التحليل المذكور أعلاه إلى نتيجتين التاليتين:

- التزام الدولة ببعض المسؤوليات مرحليا على الأقل لتأهيل القطاع الخاص لأن هذا الأخير لم يضع في حسابه أن المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني الذي ينعكس نموه بشكل مباشر عليه يتطلب أن يعيد بناء وترميم إمكاناته الذاتية عمليا وعلميا ومعلوماتيا ومؤسسياتيا مما يؤهله فعلا لا قولا للمساهمة في التخطيط التنموي.
- من الخطأ الاعتقاد بأن الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، كل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق وليس فوقها وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة وليس من خلال الوصاية عليها. فالتفاعل الذي يتحقق في السوق بين الرغبات والحاجات من جانب والجهود والتضحيات من جانب آخر يؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بتأثير عوامل العرض والطلب وفي إطار المنافسة الحرة.

مقترحات:

من خلال ما تم تحليله أعلاه يمكن اقتراح ما يلي:

- حاجة اقتصاد السوق إلى بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية مستقرة وكذلك إلى بيئة أساسية ومرافق عامة وهي مهام تدخل في نطاق وظيفة الدولة. فتوفير هذه البيئة الأساسية تمكن القطاع الخاص من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس موضوعية ودقيقة مما يؤدي في الوقت نفسه إلى جذب وتشجيع عمليات الاستثمار.
- حتى تمارس آليات السوق دورها بنجاح يجب على الدولة أن توفر الاستقرار النقدي والمالي وهذا من خلال القضاء على التضخم واستقرار سعر الصرف.
- الرقابة المتبادلة بين الحكومة و القطاع الخاص¹⁴، والذي تميزت به تجربة شمال شرق أسبوية بمجملها و كان سبب في نجاحها وتمثلت هذه الرقابة بتأمين حماية و دعم مشروطين للصناعات المعدة للتصدير، أي اعتماد إجراءات حماية و دعم المؤسسات من جهة وإلزامها بالتصدير من جهة أخرى بمعنى تستفيد المؤسسات من إجراءات الحماية و الدعم التي توفرها الحكومة لها وبالمقابل تكون ملزمة بتحقيق نتائج ملموسة قابلة للقياس في مجال التصدير إلى الأسواق الدولية أي كان عليها أن تحقق متطلبات الفعالية الكافية التي تمكنها من التصدير، ولقد ضمن هذا العمل بهذا المبدأ عدم تحول الحماية إلى عنصر عدم الفعالية لدى المؤسسات الخاصة لأن الحماية لا تشكل علاجا و ليست هدفا بحد ذاتها و إنما تمثل مناخا مناسبا لجهود التطوير خلال فترة الحماية.
- يجب أن يتخلى القطاع الخاص في الجزائر عن نظرتة وسلوكه في تعامله مع الدولة من نمط يحاول في غالبية وبدون تعميم اقتناص الفرص والمراوغة والالتفاف حول النظم والسياسات وقواعد التعامل لخدمة مصالح ضيقة لفئة محدودة، إلى نمط ينطلق من المصالح المشتركة التي يحققها الاستقرار والتوازن وتنمية أداء القطاعات.

وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن وظيفة الدولة في الحياة الاقتصادية تتجلى في العمل على توفير المناخ الملائم من أجل أن

تمارس آليات السوق دورها بنجاح في توجيه النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وفي التدخل من خلال أدوات السياسة الاقتصادية

لتصحيح مسارها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بما يتوافق والأهداف والتوجهات العامة. وبالتالي فدور الدولة يعتمد أساسا على كونها منظمة وميسرة للعمل الاقتصادي أي أنه على الدولة أن تضع قواعد اللعبة الاقتصادية وتقدم المساعدة للاعبين مما يضمن الوصول إلى أحسن النتائج لأن دور الدولة الأساسي لم يتغير في عمقه بل الذي تغير هو حدود هذا الدور واحتكاكه بالسوق.

الجدول والأشكال:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات التابعة لكل من القطاعين العام والخاص خلال 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	244570	261075	287799	312181	3419141	376028	410293	518900	624478
القطاع العام	778	778	778	778	874	739	666	626	591
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015			
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	934037			
القطاع العام	557	552	557	557	542	532			

المصدر: أخذت هذه الإحصائيات من الموقع: www.mdipi.gov.dz تاريخ الصفح 2016/10/10

الجدول رقم (02): المساهمة النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خلال 2001-2015 (%)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	76,4	76,8	77,3	78,1	78,4	79,5	80,3	82,4	83,5	84,9	84,7	87,9	88,3	86,0	82,2
القطاع العام	23,5	23,1	22,6	21,8	21,5	20,4	19,2	17,5	16,4	15,0	15,2	12,0	13,2	13,9	17,8

المصدر: www.ons.dz les comptes économiques 2001-2015 sur le site تاريخ الصفح 2016/12/28

الجدول رقم (03): المساهمة النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خلال 2001-2015 (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
80,1	80,4	80,3	79,6	79,0	78,7	77,6	76,9	77,1	76,7	75,3	74,8	73,7	73,5	73,5	القطاع الخاص
19,9	19,6	19,7	20,4	21,0	21,3	22,4	23,1	22,9	23,3	24,7	25,2	26,3	26,5	26,5	القطاع العام

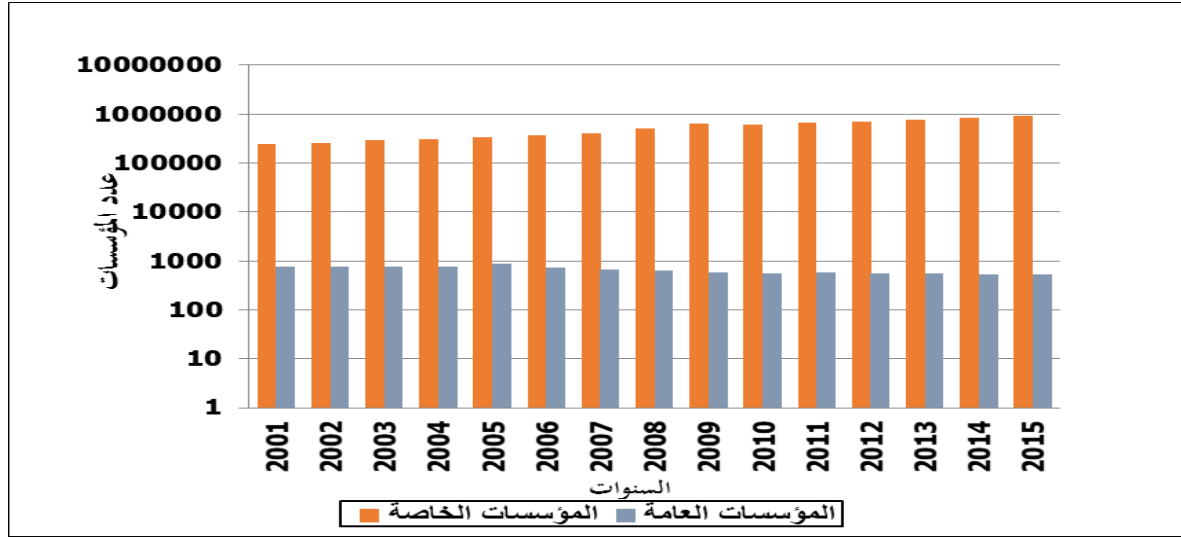
المصدر: www.ons.dz les comptes économiques 2001-2015 sur le site تاريخ التصفح 2016/12/28

الجدول رقم (04): المساهمة النسبية لبعض النشاطات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في القيمة المضافة خلال 2015-2001 (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
86.9	87.1	87.3	87.3	86.2	87.1	86.3	89.2	84.8	83.1	82.2	79.3	76.0	70.0	68.5	الصناعة الزراعية الغذائية
81.8	82.6	88.0	87.4	86.4	86.3	87.1	86.7	80.9	80.2	79.8	77.5	75.8	75.2	80.5	البناء والأشغال العمومية
06.8	07.5	07.5	07.8	08.2	08.3	08.2	10.0	10.8	11.9	10.0	09.4	09.4	10.1	09.0	ISMME
84.4	84.0	84.0	82.0	82.2	81.1	80.7	80.3	79.9	77.6	72.1	72.2	71.2	77.3	75.9	النقل والمواصلات
94.1	94.5	94.1	94.2	94.0	94.1	93.6	93.3	93.4	94.1	94.2	93.4	93.2	93.4	93.9	التجارة
08.0	08.6	09.8	11.3	11.9	12.3	16.1	8.1	5.8	06.0	04.9	05.2	04.7	04.2	04.1	المناجم والمحاجر
12.3	11.7	09.4	09.0	05.9	07.9	08.4	5.6	6.0	09.2	09.5	08.0	07.9	07.3	04.3	المحروقات

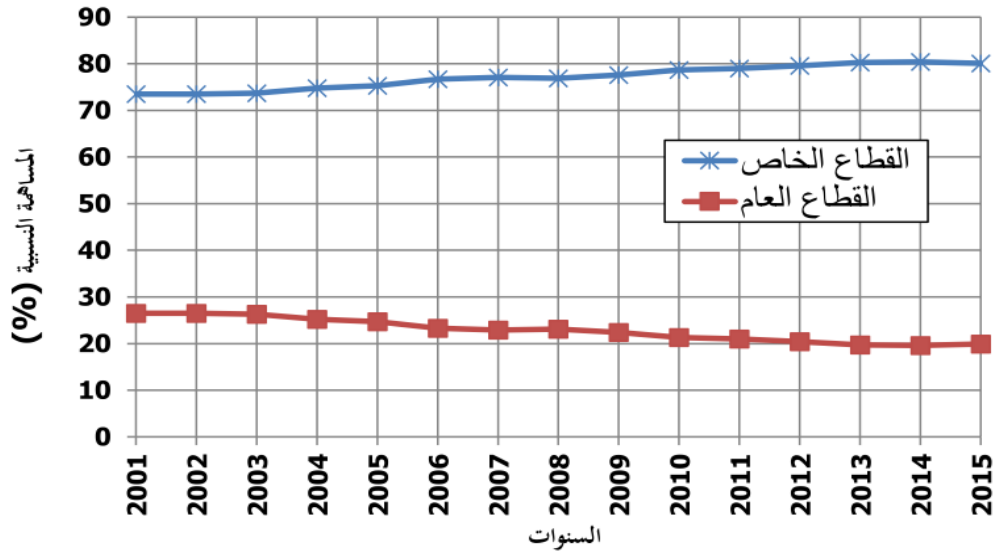
المصدر: www.ons.dz les comptes économiques 2001-2015 sur le site تاريخ التصفح 2016/12/28

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات التابعة لكل من القطاعين العام و الخاص خلال 2001-2015



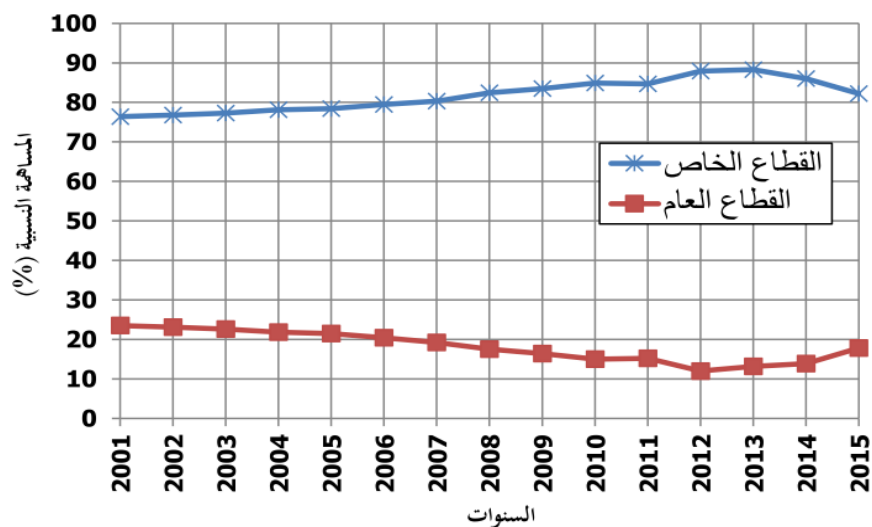
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات في الجدول رقم(01) -

الشكل رقم (02): المساهمة النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خلال 2001-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول -3-

الشكل رقم (03): المساهمة النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خلال 2001-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول -2-

الاحالات والمراجع:

- ¹ شهرياد زغيب: "مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال"، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة عنابة، 2004 م، ص 6.
- ² لمياء عماني: "وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة عنابة، 2011 م، ص ص 220-2019.
- ³ لمياء عماني: المصدر نفسه.
- ⁴ حيان سليمان: "اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة و التطبيق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية على الموقع Thawara.alwehda.gov.sy/-print-view.asp تاريخ التصفح 2014/04/03
- ⁵ فؤاد مرسى "الأسماوية تحدد نفسها" كتاب على الموقع: www.scribd.com/doc/11451047 تاريخ التصفح 2015/05/04 سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت.
- ⁶ قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عام 1402 هـ.
- ⁷ الميثاق الوطني 1986 م صادر من المؤسسة الجزائرية للنشر ENAP الجزائر، رقم النشر 95A88، 1988 م 8-قانون القرض والنقد.
- ⁸ 90-10 متعلق بالنقد والقرض صدر في 1990/04/14 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.
- ⁹ المرسوم التشريعي 93-12 الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 64 صادرة 1993/10/10 ص 4.
- ¹⁰ الجريدة الرسمية، العدد 48، سبتمبر 1995 م.
- ¹¹ 01-03 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47، 20 أوت 2001 م.
- ¹² 06-08 مؤرخ في 2006/07/15 م يعدل ويتمم أمر 01-03.
- ¹³ قانون 19-09 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، في 03 أوت 2016 م.
- ¹⁴ زكي حنوش "دور الدولة والقطاع الخاص في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية - حالة سوريا - المؤتمر العلمي الرابع: الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة 15-16/ 2005/3 م جامعة فيلادلفيا - الأردن.